نهاية التاريخ

كتب الدكتور فهد الفانك في جريدة الرأي يوم الجمعة ١٩٩٢/٣/٢٧ مقالا حول (نهاية التاريخ) والمقال المذكور هو تعليق على مقال بنفس العنوان نشرته دورية أنترست سنة ١٩٨٩ وصاحبه مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية اسمه «فوكوياما» والذي يرى أن نهاية التاريخ بمعنى نهاية الصراعات الإنسانية قد تكون قد حلت بهيمنة الرأسمالية الحديثة التي حلت مشكلة الفقر والصراع الطبقي. وقد كان يمكن أن ينتهي الموضوع عند هذا الحد لولا أن الدكتور الفانك شاء أن يقحم الإسلام والإسلاميين في مقاله وهو ما سنرد عليه في هذا التعقيب.

يقول الدكتور الفانك أنه: (إذا كان الليبراليون يعتقدون أن التاريخ انتهى في مطلع القرن التاسع عشر والماركسيون يعتقدون بأن التاريخ كان سينتهي بالشيوعية فإن الإسلاميين أيضا يقولون ضمنا أن التاريخ انتهى قبل ١٤ قرناً بخاتم الرسل واكتمال النظام الصالح لكل زمان ومكان).

ويقول نقلا عن «فوكوياما»: (إن انتشار الأصولية الدينية ـ المسيحية والإسلامية واليهودية ـ هو نتيجة الخواء الروحي لليبرالية وأن الأصولية الإسلامية ـ وهي الوحيدة بين الأصوليات الدينية التي تنادي بإقامة دولة ثيوقراطية كبديل لليبرالية والشيوعية ـ لن تنجح لأنها لا تلقى قبولا واسعا عند غير المسلمين في العالم). وإذا كانت المقولة الأولى من بنات أفكار الدكتور الفانك فليس من الواضح ما إذا كانت المقولة الثانية كلها من عند «فوكوياما» أو أن الدكتور الفانك قد اشترك في تقريرها وعلى كل حال فسنرد على المقولتين أيا كان مصدرهما.

وقد كنت في رد سابق على مقال آخر للدكتور الفانك تكرمت جريدة الرأي بنشره في ٩١/١١/٢٢ بينت افتقار كتابات الفانك للمنجية وخلطه للمفاهيم

كما بينت في رد آخر لم تتكرم الرأي إبنشـــره ونشرته صحيفة اللواء مشكورة في ٩٢/١/١٥ التوائية وموارية كتاباته وافتقارها للمعرفة التاريخية وقد سررت بانتباه النائب المحترم الدكتور ذيب مرجي في رده على الدكتور الفانك والمنشور في الرأي في نفس اليوم ٩٢/٣/٢٧ إلى أسلوب الفانك القائم على ـ كما يقول الدكتور مرجي ـ (الاكتفاء برشق الأحكام الجاهزة من دون أن يكلف نفسه عناء المحاججة الآيلة إلى مأسسة حوار مفيد أو ذي جدوى). مما دعا الدكتور مرجي إلى التوقف عن حوار الدكتور الفانك (إلى أن تصبح أفكار السيد الفانك أقل غموضا وكلامه أكثر دقة) حسب تعبير الدكتور مرجي. ولكني لن أتوقف عن الرد عن د. الفـانـك رغم لا منهجية والتواء طروحاته وذلك لأن هٰذا الرد قد يكون منـاسبـة لتـوضيح وتحـديد بعض المفـاهيم المتعلقـة بالإسـلام والتي انتشر استخـدامهـا بين مثقفينـا، وسيجـد القـارىء أن تحـديد معـاني الكلمـات والمصطلحات سيحل تلقائيا حوار الطرشان الذي يدور فيما يتعلق بهذه المقولات.

بالنسبـــة للمقـــولـــة الأولى نلاحظ أن د. الفـــانـــك قد استخـدم كلمتي (الإسلاميين) و(ضمنا) وهٰذا يقتضي أولا تمييز الإسلاميين عن المسلمين وربما كذلـك عن الأصـوليين الإسـلاميين الذين أشار إليهم في مقولته الثانية. كما يقتضي أن يذكر لنا النصوص (الصريحة) التي استنتج منها أن (الإسلاميين) يقولون (ضمنا) أن التاريخ انتهى قبل أربعة عشر قرنا، فمن المعروف أننا لا نقول أن معنى ما مفهوم ضمنا إلا إذا كان هناك كلام نصه الصريح لا يتوجه إلى هٰذا المعنى ولكننا نستطيع أن نفهمه ضمنا. أما نحن فنقول أن لفظة الإسلاميين هي جمع إسلامي وهو لفظ نسبة إلى الإسلام فكل من ينتسب إلى الإسلام هو إسلامي وعليه فلا مجال للتمييز بين المسلم والإسلامي فالمسلم والإسلامي هو من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله. . أي أقر بكل ما جاء به محمد ﷺ باعتباره رسولا من الله الذي أقر له المسلم بالتفرد بالألوهية.

ونحن نقول صراحة وليس ضمنا أن الإسلام هو الدين الذي ارتضاه الله للإنسان ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ [آل عمران: ١٩] وهو الخضوع لشريعة

الله عز وجل الناتج عن الإيمان بأنها من عند الله خالق الإنسان الذي يشرع له ما يعلم أنه يصلح له ﴿**ومن أحسن من الله حكما**﴾ [المائدة: ٥] ومحمد رسول الله وخاتم النبيين ﴿**ما كان محمد أبا أحد من رجاله ولكن رسول الله وخاتم النبيين**﴾ [الأحزاب: ٤] وشريعته خاتمة الشرائع ﴿**وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه**﴾ [المائدة: ٤٨] ومكتملة اكتمالا ذاتيا تاما ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا**﴾ [المائدة: ٣].

وعليه فالرسالة المحمدية هي خطاب الله الأخير للإنسان حتى يرث الله الأرض وما عليها فهي دائمة دوام الإنسان والشريعة الإسلامية صالحة بذلك لكل زمان ومكان، وهذا لا يعني أن الشريعة قد قدمت أحكاما مفصلة لكل ما يطرأ من أمور الحياة كلها بل ولم يقصد في الأصل تأدية هذا الغرض ولهذا (فإن الشارع أراد منا نحن المسلمين أن نقوم بأنفسنا بوضع التشريعات الإضافية الضرورية عن طريق اجتهادنا أي عن طريق التحليل العقلي المستقل شرط أن يكون منسجما مع روح الإسلام وغاياته وأي اجتهاد قد نقوم به في ظل القرآن والسنة سيظل دائما عرضة للنسخ والتعديل من قبل اجتهاد الأجيال التي تلينا.

إن الشريعة لا يمكن تغييرها لأنها ناموس إلهي بل إنه ليس هناك ضرورة تدعو إلى تغييرها لأن كل أحكامها صيغت بحيث لا يتعارض أحدها مع الطبيعة الأصيلة للإنسان والمطالب الجوهرية للمجتمع البشري في كافة الأزمنة والعصور. وهكذا فعندما يكون الحكم المنصوص عليه في الشريعة تفصيليا مسهبا فإننا سنجد أنه يتعرض لأمر يتعلق بوجودنا المستقل عن التأثر للتغيير الزمني كالعناصر الجذرية للطبيعة البشرية أو للعلاقات الأساسية بين الناس. لكن في الأمور التي لا بد وأن يشملها التغيير الزمني كالشؤون المتعلقة بشكل الحكومة أو الفنون الصناعية أو ما شابه ذلك فإن الشريعة كي لا تقف حجر عثرة في سبيل التقدم الإنساني لا تنص على أحكام مسهبة ولكنها تكتفي إما بإرساء قواعد عامة فحسب أو تصمت أزاءها كل الصمت فلا تسن أي تشريع وهذا هو الموضع الذي يجوز لنا أن نجتهد فيه) عن كتاب منهاج الإسلام في الحكم

للأستاذالمرحوم محمد أسد ص ٣٧.

وعليه فنحن لا نقـول لا صراحـة ولا ضمنـا بأن التـاريخ انتهى بانتهـاء الرسالات، لا بمعنى انتهاء الصراعات الإنسانية كما يقول «فوكوياما» ولا بمعنى أنه سيوجد نظام عالمي مستمر ونهائي كما يقول الفانك والمقولتان قريبتان بل إن الله عز وجـل يقـول: ﴿**ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم**﴾[هود: ١١٨] وعليه فإن الصراع الذي أراده الله عز وجل بين الحق والباطل قائم إلى قيام الساعة ﴿**ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض**﴾ [البقرة: ٢٥١].

وكذلك فإن الصورة الستاتيكية (المتوقفة) المتحجرة للمجتمع الإسلامي التي يحاول بعضهم أن يستنتجها من فكرة صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان غير واردة أصـلا بما وضحناه عن طبيعة الشريعة وما نقلناه عن الأستاذ محمد أسد. كما وإننا ـ وعلى الهامش ـ لا نرى أن الليبرالية أو الديمقراطية الرأسمالية هي الحـل النهـائي لمشاكل الإنسانية ولا نرى أيضا أن الغرب قد تخلى عن الإمبريالية بل ولا نرى أيضا أن النازية كانت انحرافاً عابرا في التاريخ الغربي فالنـازية عنصـرية قائمـة على العـرق وإسـرائيل وهي وليدة الليبرالية الحديثة ومتبناتها هي عنصرية قائمة على الدين وجنوب إفريقيا وهي وليدة أخرى لليبرالية هي عنصرية قائمة على اللون بل أن النظام العالمي الذي تهيمن عليه الليبرالية هو عنصرية قائمة على مزيج من الهوية التاريخية والغلبة العسكرية.

أما المقولة الثانية وهي أن الأصولية الإسلامية هي الأصولية الوحيدة بين الأصـوليات المسيحية والإسـلامية واليهـودية التي تنادي بإقامة دولة ثيوقراطية فتحتاج منا إلى تعريف معنى الأصولية ومعنى الدولة الثيوقراطية وبهما سنرى أن مصـطلح الأصـولية ظهـر في ظروف تاريخية محـددة متعلقـة بالبـروتستـانت الأمريكيين وحيث أن هٰذه الظروف لا مثيل لها في التاريخ الإسلامي فيكون من باب التشويه استخدام هٰذا المصطلح على دعاة الإسلام لما يحمله من خلفية لا تتعلق بتاريخهم لا من قريب ولا من بعيد. وأن الثيوقراطية بعيدا عن أن تكون نموذجا إسلاميا للحكم هي من بين الأديان الثلاثة المذكورة وليدة الكاثوليكية

البابوية. وعليه فلا يمكن أيضا نسبتها إلى الإسلام. ولنشرع بالتفصيل.

جاء في الموسوعة الفرنسية العالمية: (الأصولية ـ فوندامنتلزم ـ مذهب ديني ظهر للمرة الأولى سنة ١٨٩٥ في وثيقة من خمس نقاط سميت نقاطا أصولية وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الأوساط البروتستانية التقليدية وهٰذه النقاط هي: الإلهام الحرفي للكتابات المقدسة، ألوهية المسيح، الولادة بلا دنس ليسوع، القيمة التخليصية الكاملة لموت يسوع واليقين بالعودة القريبة للمسيح لأجل الحساب. . وهٰذه النقطة الأخيرة ذات أهمية خاصة لأن مضمونها القدومي ينفي كل مشاركة سياسية أو اجتماعية للنصارى. فقط رجعة المسيح ستضع نهاية للمظالم الاجتماعية الموجودة، وهكذا تفسر لا مبالاة الأصوليين الكاملة لحركات الإصلاح الاجتماعي المؤسسي.

وبغض النظر عن المعتقدات فقد اتصفت الأصولية بالعاطفية والمعاداة للعقلانية. وفي العشرينات من القرن العشرين دخلت الأصولية في الصراع ضد الداروينية في المؤسسات الأمريكية وقد نجحت في فرض اعتقادات محددة كشرط للدخول في سلك رعوية كنائسها أو سلك التعليم في مدارسها وقد عادت الأصولية للظهور عند الهبيين النصارى الذين اسموا أنفسهم (شعب المسيح) وتميزوا بالعداء للسياسة وبالألفية التقليدية ـ والألفية تعني الإيمان بأن المسيح سيعود ليحكم العالم ألف سنة ـ وبرفض فكرة الرسالة المسيحانية للولايات المتحدة الأمريكية).

هكذا نجد أنه لا مجال لنقل هٰذا المصطلح للإسلام وخاصة لدعاة الإسلام الذين بعيدا عن تركيز اهتمامهم في أنفسهم وانتظار عودة مخلص كانوا ولا يزالون أكثر القطاعات الشعبية اندماجا في المجتمع وتبنياً لمشاكله وقد نالهم في ذلك من القمع والإرهاب ما تعطينا الأحداث الأخيرة في الجزائر صورة مكررة عنه، وإذا كان الغربيون قد ابتدعوا استخدام مصطلح الأصولية الإسلامية لتشويه واقع دعاة الإسلام عند الغربي المتوسط بنقل خلفية صورة الأصوليين الغربيين التي يعرفها إلى ذهنه كلما سمع بدعاة الإسلام فإنه لا يجوز لنا مطلقا أن نستخدم هٰذا الاصطلاح جاهلين بخلفيته فضلا عن أن نكون عالمين بها.

أمـا عن الثيوقـراطية فيقول (معجم لاروس) الموسوعي: الثيوقراطية هي الحكـومـة التي ينظر إلى السلطة فيها على أنها منبثقة من الله ويمارسها كهنة ويقـول معجم وبستـر العـالمي الجديد: الثيوقراطية هي حكومة كهنة يدّعون السلطة بتخـويل إلهي. ويحتـوي التعريفان على استمداد السلطة الشخصية مبـاشـرة من الله وعلى وجود الكهنة المسلطين على الناس من قبل الله وعليه فمفهـوم الثيوقـراطية لا يمكن بحال فصله عن مفهوم الأكليركية. وقد اشتقت الكلمة من اليونانية كليروس والتي تعني الحصة المخصصة واصطلاحا مجموعة المخصصين رسميا لخدمة الله تميزا لهم من سواد الناس وهٰذا يشبه التخصيص القديم للاويين ـ سبط لاوي ـ من بين بني إسرائيل لنفس الغرض.

لا يتم الـدخـول في سلك الأكليروس إلا بواسطة سلطة مختصة وتدعي الكنـائس المختلفـة كمـا تقول الموسوعة الأمريكية أنها حافظت على تعاقب تاريخي متصل من الأساقفة منذ زمن الرسل (الحواريين) وأنه بدون الأساقفة الذين لهم وحدهم حق ترسيم الكهنة فإنه لا يمكن أن يكون هناك تعليم ديني ولا تناول للقربان ولا مغفرة الخطايا أي لا يمكن أن تكون هناك كنيسة إطلاقا. وهٰذه الاعتبارات عند الكنائس الكاثوليكية والشرقية كانت أحد مواضع الاحتجاج عند بعض الكنائس البروتستانية التي تبنت مبدأ كهنوت كل المؤمنين. وامتداداً لتسلط الكهنـة على الأرواح كان تسلطهم على الأبـدان. فكما أنهم يغفرون الخـطايا فهم كذلـك يديرون دفـة الحكم ويواجهـون بالحرمان المقدس من يعترضهم كما يواجهون بصكوك الغفران من يلبي مطالبهم. وقد بدأ التلاحم بين السلطة المـدنية والكنيسـة مع «قسطنطين» فقد أعطى المذكور وهو أمبراطور رومـاني صولجانه وسيفه إلى مجموعة من الأساقفة في مجمع نيقيا وقال لهم سلطتكم على شعبي لتقيمـوا العقيدة الصحيحـة فأعـادوا إليه سيفه وقالوا قد سلطناك على الناس لتذب عن الدين. والحادثة كما رواها ابن البطريق في كتابه تاريخ الأمة القبطية، وبهذا نشأت عقيدة حق الملك الإلهي في الحكم وهي الـوجـه المتمم للثيوقـراطية. وقـد استمـر هٰذا التـراث بعـد ذلك فيما سمي بالإمبـراطـورية الـرومانية المقدسة ومنذ «شارلمان» الذي توجه البابا وإلى أن

تضاربت مصالح الملوك والكنيسة والذي انتهى بفصل الكنيسة عن الدولة وبإلغاء فكرة الحق الإلهي في الحكم وقيام أفكار العقد الاجتماعي كأساس للسلطة.

بهذا الاختصار الشديد يتبين لنا أن الثيوقراطية ظاهرة تاريخية في النصرانية وإذا كان الدكتور الفانك قد زعم أن الإسلاميين وحدهم هم دعاة الثيوقراطية وحيث تبين أن الثيوقراطية نشأت في الواقع من النصرانية فيبقى أن ندرس ما هو موقف كل من اليهودية والإسلام من الثيوقراطية.

فأما عن اليهودية فقد كرس سبط كامل من الأسباط الأثني عشر وهو سبط «لاوي» أو «ليفي» بمهمة الكهانة ولكن لا يبدو أن هؤلاء قد استغلوا هذه المهمة لإنشاء ثيوقراطية خاصة بهم بل ويبدو أنهم مع الزمن لم يستقلوا بوظيفة الكهانة كما يدل على ذلك ما جاء في الأصحاح الأول من سفر عزرا: (فقام رؤساء يهوذا وبنيامين والكهنة واللاويون ليصعدوا لبناء بيت الرب) مما يدل على وجود كهنة من غير اللاويين.

وقد كتب الدكتور أسعد رزوق في كتابه الدولة والدين في إسرائيل ص ٥٩: (اليهودية لم تعرف في تاريخها التسلسل الديني وترى في اليهود شعبا من الكهنة لا فضل للواحد على الآخر كما أن رجال الدين اليهود لا يمارسون سلطة السيادة التي تميز الدولة بل يتمتعون بنوع من السلطة الأدبية ليس إلا) ودولة إسرائيل دولة دينية بمعنى أنها تحترم مبادىء الدين اليهودي ـ كما يرونها ـ وتتقيد بها وتعمل ضمن غاياتها. يقول «بن غوريون»: (أنا يهودي أولا وإسرائيلي بعد ذلك فقط لاعتقادي بأن دولة إسرائيل أوجدت لأجل الشعب اليهودي).

وقد أعلن «ليفي أشكول» في مناسبات عديدة رأيه الصريح بصدد العلاقة بين الدين والمجتمع بقوله إنه ضد فصل الدين عن الدولة (الكتاب السابق ص ١٣٣) ويقول الدكتور رزوق في خاتمة كتابه المذكور: (لن يكون في استطاعة أية أكثرية إسرائيلية مهما كانت على درجة عالية من العلمانية أن تقدم على الخطوة الحاسمة وتعلن فصل الدين عن الدولة لأنها بذلك تعمل على قطع إحدى المقومات الرئيسية التي تستمد منها دولة إسرائيل وجودها ومرتكزات

كيانها) ولكن إسرائيل ليست دولة ثيوقراطية بمعنى أن القائمين على الأمور فيها ليسوا رجال دين يدعون استمداد سلطتهم من الله. يقول «هرتزل»: (سوف لن نسمح بظهور أية نزعات ثيوقراطية لدى سلطاتنا الروحية).

ولكن هٰذا لا يمنع أن تطالب الأحزاب الدينية بكيان ثيوقراطي بالمعنى المذكور. وقد تزعم الحاخام «ميمون» حركة مزراحي الصهيونية ونادى بتحقيق فكرة عقد مجمع ديني يهودي على غرار مجمع السنهدرين وهو آخر سلطة أكليركية عليا في التاريخ اليهودي. ويتبنى حزب أغودات إسرائيل المطالبة بدولة ثيوقراطية وعليه فإذا استخدمنا اصطلاح الأصولية اليهودية تجاوزا فإنه لا يمكن القول بأن الأصوليين اليهود لا يطالبون بقيام دولة ثيوقراطية.

أما عن الإسلام فليس فيه ثيوقراطية ولا نظرية حق إلهي فلا أحد في الإسلام ينطق باسم الله تشريعا وليس هناك تفويض إلهي بالحكم لأحد من الناس تنفيذاً والفرق واضح بين قيام الحاكم بتنفيذ شريعة الله تحت رقابة الأمة ومشورتها وبين استمداده السلطان من صفة دينية لشخصه وعليه فالسلطة السياسية في المجتمع الإسلامي مدنية بمعنى أن تفويضها هو من الأمة وليس من الله وقراراتها بشرية وليست إلهية وقد روى الستة إلا البخاري أن رسول الله ﷺ كان إذا أمر أميرا على جيش أو سرية أوصاه: «إذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا».

ويقول الأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق في جامعة القاهرة في كتابه السياسة الشرعية ص ٦١: (وقد قيل لأبي بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله ولكني خليفة رسول الله وجمهور العلماء على أنه لا يجوز تلقيب الخلفاء بهذا اللقب ونسبوا قائله إلى الفجور).

والخلاصة أن موقف الإسلام من العلاقة بين الدين والدولة هو ما بينته خطبة أبي بكر الصديق رضي الله عنه عند استلامه الحكم وهي بحق دستور الحكم المسلم: (قد وليت عليكم ولست بخيركم، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن

عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، إن أحسنت فأعينوني، وأن أسأت فقوموني) فلا سلطة دينية لشخص الحاكم بل سلطته مستمدة من اختيار الأمة وطاعته لله ورسوله وإحسانه في سياسته. وعليه فعلى العكس تماما من مقولة الدكتور الفانك فإن الثيوقراطية وجدت في النصرانية وتدعو إليها بعض الأحزاب اليهودية ولكنها لم توجد ولا يمكن أن توجد في الإسلام.

وأخيرا فإن مقولة أن الدعوة إلى الدولة الإسلامية لن تنجح لأنها لا تلقى قبولا واسعا عند غير المسلمين في العالم هي من باب التحكم لأن (لن) تفيد النفي للأبد وإذا كان الغرب الأوروبي اليوم يسلط قوته المادية لقمع المسلمين وقوته الإعلامية لتشويه الإسلام فإنه ليس من القدر المحتوم أن تستمر سيادة الأوروبيين للعالم والتاريخ دول وقد رأينا مؤخرا أن سفير ألمانيا في المغرب(*) قد اعتنق الإسلام وكتب كتابا يدعو إلى الإسلام فما كان من الديمقراطية الغربية التي تدعي الحرية والحياد إلا أن طالبت بفصل المذكور من وظيفته لأنه لم يعد يمثل الحرية التي تقف عندهم عندما يصل الأمر إلى الإسلام هذا التناقض الداخلي. وما هذه الحادثة إلا نموذجا منه. ذو دلالة عميقة لما يكنه المستقبل.

﴿إن موعدهم الصبح. أليس الصبح بقريب﴾ [هود: ٨١]. صدق الله العظيم.

(*) اسمه فيلفريد هوفمان وكتابه (الإسلام كبديل) نشر بالألمانية. نشرت في جريدة الرأي ١٩٩٢/٤/٢٨.